

قضية

في مثل هذا اليوم من عام 1948، أعلنت «إقامة دولة إسرائيل» على أرض فلسطين. شكك هذا الإعلان تنويجاً للمراحل من المواجهة بين الشعب الفلسطيني والحركة الصهيونية المدعومة من الاحتلال البريطاني، فضلاً عن أنها بداية مرحلة جديدة من العدوان والتوسع من موقع الدولة التي ساررت تصاعدياً على المستويات كافة، وصولاً إلى المحطات التي كبرت التوسع الصهيوني وقيدت الدور الوظيفي للكيان الإسرائيلي

ذكرى النكبة

خيانتة «الأنظمة» نفسها تتكرر... والمقاومة أكثر نضجاً وقدرة

علي حيدر

في خلال نحو سبعة عقود على إعلان «دولة إسرائيل»، مرت المنطقة العربية بسلسلة من المتغيرات التي خلصت حتى الآن إلى حقيقة أن إسرائيل باتت تتمتع ببيئة استراتيجية



لا يعني تكرار مشهد
التخاذل والخيانة،
بالضرورة، تكرار النكبة



ترجع فيها تهديد الجيوش النظامية بفعل اتفاقات التسوية، كحالة مصر والأردن، وبفعل الحروب التي استنزفت الدولة، في حالة سوريا والعراق. في الوقت نفسه، باتت إسرائيل تواجه على صعيد جبهتها الداخلية تهديداً لم يسبق أن شهدته طوال تاريخها بفعل صواريخ محور المقاومة. كذلك تواجه على حدودها

تهديداً دفع قيادتها السياسية والعسكرية إلى تبني استراتيجية التخندق خلف الأسيجة والجدران لمواجهة ما تمثله حركات المقاومة في لبنان وفلسطين (غزة والضفة). مهما قيل عن ظروف دولية وعوامل صهيونية ذاتية، كان لها دور أساسي في نجاح المخطط الصهيوني - الدولي على أرض فلسطين. تبقى حقيقة موازية، هي أن حالة التخازل والخيانة العربية في ذلك الحين، شكلت العامل الأهم في توفير الأرضية لنجاح مشروع إقامة إسرائيل. يكفي للدلالة على هذه الحقيقة أن عدد سكان إسرائيل من اليهود عام 1948، كان نحو 650 ألف شخص، ولم يكديتجاوز أو يبلغ عدد مقاتليها نحو 100 ألف، وذلك في مواجهة محيط عربي كان يبلغ تعداده عشرات الملايين. المشهد نفسه يتكرر الآن في ما تشهده البيئة الإقليمية والدولية من حراك سياسي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية، أو تهيمشها إلى الحد الذي تتحول فيه إسرائيل

إلى «كيان طبيعي»، يمكن أنظمة الاعتدال العربي الانتقال في ظلّه إلى مرحلة التحالف العلني معه على المستويات كافة، وذلك على قاعدة مواجهة التهديد المشترك والمصير المشترك.

في ما يتعلق بمناسبة نكبة «إعلان دولة إسرائيل»، التي قامت على أرض فلسطين وحساب شعبها، ينبغي التذكير بحقيقة أن الحديث عن مشروع صهيوني استيطاني تهويدي للأرض، لا يتعارض مع الحديث عن الدور الوظيفي لإسرائيل، الذي شكّل الخلفية الأهم للحصول على الدعم الاستعماري السياسي والمادي والعسكري. كذلك، لا يتعارض الحديث عن دور وظيفي لإسرائيل مع وجود مشروع صهيوني قائم بذاته، فالأخير لم يكن يتمتع بأي أفق للتحقق والتقدم دون احتضان كامل من بريطانيا والولايات المتحدة؛ الدول العظمى الغربية كانت أحوج ما تكون إلى قاعدة متقدمة في المنطقة كجزء من استراتيجيتها الشاملة في



الخيالة المرية شكلت العامل الأهم في توفير الأرضية لنجاح مشروع إقامة إسرائيل (أي بي إيه)

في المنطقة للمشروع الصهيوني). أم تبلور الفكر الصهيوني الذي روج لفكرة «البيت القومي لليهود» في فلسطين؟ في كل الأحوال، أدرك منظرو المشروع الصهيوني وقادته أن شرط تحققه وبقائه وتطوره مرهون بدوره الوظيفي، وكان وجود هذا الدور، وما

مواجهة الشعوب العربية. من الناحية العملية، لا يهم كثيراً أيهما سبق الآخر: التخطيط الاستعماري للحاجة إلى «كيان صهيوني (تحديداً)» في المنطقة. يؤدي دوراً وظيفياً (مع تأكيد بديهية أسبقية الأطماع الاستعمارية الغربية

انتخابات ضواحي القدس: مجالس محلية تحت حراب الاحتلال

التنافسية برئاسة مجلسين اثنين من أصل ستة. أما باقي المجالس الستة، فتوزعت على المستقلين وقوائم الائتلاف و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

ولم تشارك «حماس» في انتخابات القدس، لكن بعض المنتهين إليها قد ترشحوا بقوائم مستقلة، ما حصر المنافسة بين «فتح» والتنظيمات الأخرى التي شعبيتها محصورة بعدد قليل من الفلسطينيين بالمقارنة مع «حماس». المشهد نفسه تكرر في الضفة، إذ إن «حماس» شاركت في بعض القوائم الانتخابية بصورة فردية تحت إطار «منظمة التحرير»، كما حدث في نابلس، شمالي الضفة، إذ يتأسس القائمة الموحدة في المدينة عدلي يعيش المحسوب على الحركة ورئيس قائمتها في انتخابات 2006، بالإضافة إلى الخليل، جنوبي الضفة، حيث لم تغب الشخصيات المحسوبة على «حماس» عن القوائم الأربعة المتنافسة، بل جمع عدد منها بين مرشحين من «فتح» و«حماس»، إذ يلعب البعد العشائري دوره في عملية تشكيل القوائم، وكذلك التصويت.

يعلمون بمحدودية صلاحيات المجالس المحلية التي تقع ضمن حدود مناطق «ج»، وكذلك صعوبة تحدي الذين سينتخبهم الناس للمعوقات الإسرائيلية. وأبو ديس واحدة من ست هيئات مقدسية جرت فيها انتخابات تنافسية بين القوائم. أما الهيئات المقدسية الأخرى، النالغ عديها 22، ففي 21 منها فازت المجالس بالتركية، في حين أن قرية جبع، الواقعة إلى الشمال من القدس، امتنعت عن المشاركة في الانتخابات. في النتائج، حصدت حركة «فتح» غالبية الأصوات، إذ فازت برئاسة 17 مجلساً محلياً، 15 منها حازتها بالتركية، فيما فازت في الانتخابات

الأجواء، بينما يغيب عن المشهد معنى الانتخابات الحقيقية، فضلاً عن مفهوم «السيادة» تحت رحمة الاحتلال، انشغلت الضفة، وعلى خط مواز القدس، في انتخابات المجالس المحلية، وقبلها انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات، وذلك من دون قطع غزة الذي حرم الانتخابات بقرار قضائي للسلطة. رغم اختلاف ضواحي القدس عن غالبية المناطق التي جرت فيها انتخابات المجالس المحلية في الضفة، لجهة تبعية الأراضي (السيطرة والسيادة)، لأنها وفق اتفاقية أوسلو تقع ضمن القسم «ج» الذي يخضع بشكل كامل للإدارة الإسرائيلية، فإنها خاضت مع باقي القرى الفلسطينية الانتخابات الرابعة للمجالس المحلية من بعد تسلّم السلطة زمام الحكم في الضفة، إذ تتنوع مناطق الأخيرة بين «أ» و«ب» و«ج».

المقدسي محمد رمان (69 عاماً) لفت الحضور في مركز الاقتراع في بلدة أبو ديس، شرقي المدينة المحتلة، بعد التصويت، أخذ يحث الناس على الاقتراع، وفي رأيه أن إعمار بلدته الصغيرة لا يكون إلا باختيار الشخص المناسب، مع أنه وآخرين



المجلس المحلي في القدس يختلف عن الضفة لأنه لا يخضع لسيطرة السلطة كليا (أي بي إيه)

القدس المحتلة
محمد عبد الفتاح

لا يعيش الفلسطينيون في مناخ ديمقراطي طبيعي منذ تسلّم «السلطة» زمام الأمور في الضفة المحتلة، رغم أنها بنت دستورها

على ذلك كما يبدو من نصوصه. مثلاً، رئيس السلطة محمود عباس يتأسس الحكم منذ أكثر من عشر سنوات، رغم أنه لا يفترض أن يجلس على مقعده أكثر من أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة إذا فاز بدورة جديدة. وهذه

فازت حركة «فتح»
بغالبية مجالس ضواحي
القدس بالتركية